معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

دراسة بعنوان

قراءة في الشأن السياسي الفلسطيني
أزمة القضية الفلسطينية واستراتيجية الخروج من المأزق

أ.حسام عفيفة

ضمن إصدارت معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

2016

الواقع السياسي الفلسطيني
أزمة القضية الفلسطينية واستراتيجية الخروج من المأزق

إعـداد: أ. وسـام عفيفـة

أولاً	انتفاضة القدس
ثانياً	مستقبل السلطة الفلسطينية
ثالثاً	المصالحة الوطنية الفلسطينية
رابعاً	غزة.. عقد من الحصار
خامساً	مسار إعادة الإعمار
سادساً	غياب المرجعية الفلسطينية
سابعاً	مأزق المشروع الوطني
ثامناً	الخيارات والبدائل
تاسعاً	تداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح م. عـلاء الديـن البطـة

مقدمة:

المشهد السياسي الفلسطيني يمر بأزمات سياسية متصاعدة في ظل تعقيدات تاريخية تواجه القضية الفلسطينية بفعل التغول الإسرائيلي والتشتت الفلسطيني، والفوضى في المشهد الإقليمي والدولي، رغم ذلك يمكن حصر أبرز ما حققته السلطة مقابل انهيار مشروع التسوية، فقد شهد العام 2015 الحصول على المزيد من الاعترافات الدوليّة بالدولة الفلسطينية، وتعاظم حركة التضامن مع القضية على الصعيد الشعبي والبرلماني والتي كان آخرها اعتراف البرلمان اليوناني بينما بقيت السلطة تناور في باقي الملفات بعد الانضمام الفلسطيني إلى محكمة الجنايات الدولية بدليل عدم تقديم دعاوى لمحكمة الجنايات، فقد اقتصر النشاط الفلسطيني على تقديم الشكاوى وبقيت ملفات عالقة رغم اتخاذ المجلس المركزي قرارات تستهدف تحديد العلاقة مع الاحتلال ووقف التنسيق الأمني، حيث لم يطرأ تقدم حقيقي في هذه الجوانب، فيما تشير ملامح 2016 أنه سيكون أقسى سياسياً وقد تحصد السلطة والرئيس محمود عباس حصاداً مراً لما زرعته على مدار سنوات مضت.

هذه الورقة محاولة للتفكير في المنعطف الذي دخلته فلسطين مع الانتفاضة التي انطلقت من القدس، وامتدت إلى الضفة الغربية في مرحلة بالغة التعقيد حيث فلسطين وحيدة اليوم كما لم تكن، وقضيتها مهددة بالغول الإسرائيلي، من خلال تمدد استيطاني غير مسبوق، وذهابها بعيداً في الخيار القومي الديني، وجاءت الانتفاضة لتقف في مواجهة الإحباط اليائس الذي يهيمن على فلسطين.

أولاً: انتفاضة القدس

هناك عوامل عديدة تبرر حصول هذا التحرك أو الهبة الشعبية، يمكن تفسيرها من خلال "قانون الصدفة والضرورة". ففي الانتفاضة الأولى على سبيل المثال لم يكن حادث دهس العمال الغزيين من قبل شاحنة إسرائيلية هو سبب اندلاعها فهذا الحادث لم يكن سوى الصدفة التي أملتها ضرورة الانتفاضة في حينها والمتمثلة في: تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية وبتطبيق هذا القانون على "التحرك الشعبي" الراهن، فان الاستفزازات الإسرائيلية في المسجد الأقصى لم تكن سوى الصدفة (الدافع) التي أملت ضرورة اندلاع الحراك وامتداده ليشمل مناطق فلسطينية أخرى. وتكمن هذه الضرورة في مجموعة العوامل التالية :

الإهمال الدولي والعربي للقضية الفلسطينية (التركيز على تداعيات الربيع العربي والأزمة السورية بالذات، حرب اليمن، الاتفاق النووي مع إيران)، انسداد الأفق أمام حل الدولتين، الشعور العام بعجز القيادة الفلسطينية (السلطة الوطنية) عن تحقيق هدف إنهاء الاحتلال، فشل الخطط الدبلوماسية الفلسطينية في إنهاء الاحتلال، المعاناة اليومية للفلسطينيين وتقييد حرية حركتهم جرّاء بناء الجدار وشق الطرق الالتفافية وعزل القرى والمدن وتقسيم الضفة إلى بانتوستونات وجيوب معزولة، الانتهاكات المستمرة لجيش الاحتلال وعصابات المستوطنين لكرامة الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى حالة الانسداد في وضع بعض القطاعات الخدمية وإفلاس السلطة مالياً وتقلص المساعدات العربية والدولية لها.... إلخ .**ويتميز هذا الحراك بعدد من الخصائص أهمها:**

- الانطلاق من القدس واستفزازات المستوطنين في المسجد الأقصى.
- الامتداد المحدود إلى مناطق 1948 وقطاع غزة.
- الامتداد الخجول إلى مناطق السلطة: المناطق (أ) حسب تصنيف أوسلو.
- الطابع الفردي غير المنظم وروح الجرأة والإقدام العالية: حالة الرعب في أوساط المستوطنين وحالة الإرباك السياسي على المستوى الحكومي في التعامل مع الأحداث.
- الأدوات النضالية البدائية (الحجارة والسكاكين والزجاجات الحارقة والدهس): السكين لا تنهي الاحتلال، لكنها تهزم روحه.
- الفئات الاجتماعية المشاركة: الدور البارز لجيل الشباب الذي ولد قبيل أوسلو وبعده، وحضور المرأة البارز (المرابطات في الأقصى) [1]
- هذا الحراك يحمل الكثير من خصائص وملامح الانتفاضة الأولى، الأمر الذي يتطلب تطويره بهذا الاتجاه من خلال توفر عدد من الشروط، أبرزها:

[1]) جابر سليمان، ما هي طبيعة "الحراك الشعبي" الراهن في فلسطين وآفاق تطوره مستقبلاً؟ "الانتفاضة المفقودة" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2015/11/2
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/Taher_0.pdf

- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني عبر الإسراع في إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف) وإعادة الاعتبار للمضمون التحرري للمنظمة، بوصفها الإطار الجامع لوحدة الشعب الفلسطيني.
- إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها وتخلي قيادة السلطة عن نهج المراهنة على المفاوضات التي لم تؤد منذ أكثر من عقدين سوى إلى تعزيز الاستيطان وترسيخ الاحتلال.
- تشكيل قيادة وطنية موحدة وقيادات محلية لتنظيم المقاومة المدنية السلمية بكافة أشكالها الموصوفةً سابقاً، انطلاقاً من برنامج متفق عليه يجنب الانتفاضة حالة الارتجال والعفوية.
- امتداد فعاليات الانتفاضة من القدس إلى كل مناطق الضفة الغربية بدون تمييز (كسر نمط تقسيم الضفة الغربية إلى أ، ب، ج الذي كرسته اتفاقيات أوسلو) وامتدادها بشكل خاص إلى الأراضي المحتلة العام 1948، لتأكيد وحدة الأرض والشعب والعودة بالصراع إلى جذوره ومربعه الأول.
- تشكيل لجنة وطنية لتوثيق جرائم الحرب التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون والمستوطنون، وخاصة حالات الإعدام الميداني، بهدف مقاضاتهم أمام المحاكم الدولية المختصة.
- تفعيل دور الشتات في مساندة الانتفاضة، وفي السياق نفسه تفعيل دور لجان التضامن العربية والدولية مع فلسطين
- الاستمرار في المقاومة الدبلوماسية والقانونية، المعززة بواقع نضالي صلب على أرض الواقع، بحيث تصبح شكلاً من أشكال الكفاح في استراتيجية نضالية متكاملة، وليس أداة للابتزاز من أجل تحسين شروط المفاوضات مع إسرائيل.

1. انتفاضة القدس والتحديات التي تواجهها:

تتسم انتفاضة القدس الحالية بسمات خاصة تميزها عما سبقها من حركات فلسطينية؛ إذ إنها تتحرك حتى اللحظة تبادلياً في الجغرافيا الفلسطينية. وقد بدأت بزخم جماهيري مرتفع نسبياً لكنه محصور مناطقياً، ثم ما لبث أن تقدم الفعل النوعي على الحراك الجماهيري، ومفرقاً على المناطق الفلسطينية. وهي ذات نسق متفاوت الوتيرة من حيث التصاعد والهبوط في فعالياتها. وأكثر ما يميزها تسيّد فردية التحركات خصوصاً في العمل النوعي على مناخها العام. وما زالت الانتفاضة الحالية على الرغم من ذلك غير واضحة الشخصية، ويكتنف مستقبلها سحب كثيفة من الغموض، وتواجه حالياً تحديات عدة على رأسها:

- أكثر ما يضعفها الانقسام الفلسطيني وعدم التوافق الوطني حتى على اسمها، وماهيتها ومستقبلها.
- تردد رموز الفصائل الفلسطينية من الانخراط في فعالياتها خشية ضغوط الاحتلال، والحسابات الذاتية والسياسية التي تسهم بقدر كبير في تشكيل مواقفهم. وتلكؤ فتح من الانخراط فيها بفاعلية.

- انحصارها على صعيد الحراك الشعبي في جغرافية محددة، ثم الانحسار النسبي لهذا الحراك بسبب تبدل موقف السلطة وتوجه أجهزتها الأمنية الجديد للحد من المواجهات الشعبية مع الاحتلال.
- زيادة التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية وقوات الاحتلال قياساً على الفترة التي رافقت انطلاقتها. ما يعني أن هنالك قراراً داخلياً من السلطة بالتأثير عليها سلباً.
- انشغال المحيط العربي والإسلامي بقضاياه وشؤونه الداخلية، وطغيان الأجندة الإقليمية، وتراجع الملف الفلسطيني في جدول الأولويات بالمنطقة.
- التواطؤ الغربي والإقليمي على وأدها في مهدها، وجهود كيري في هذا المجال وما أجراه من تفاهمات بشأن الأقصى المبارك ليست بخافية على أحد.

2. العوامل التي تدفع بتصعيد انتفاضة القدس:

في المقابل، تتزاحم عدة عوامل تدفع بتصعيدها، من بينها:

- انسداد مسار التسوية على رأس هذه العوامل، لأن فشل التسوية أضعف مشروع أوسلو، وجوَّفه، وجعله خاوياً من أيّ مضمون سياسي، إذ تبدو السلطة كمنظومة مهمتها الأساسية حفظ أمن الاحتلال وتعطيل جهود المقاومة.
- تعديات المستوطنين على الفلسطينيين، وازدياد ما يسميه اليمين الاستيطاني بـ"تدفيع الثمن"، وتخاذل الأمن الإسرائيلي وتواطؤه مع المستوطنين في أثناء هجومهم على القرى الفلسطينية. وقد جرى تخفيف لهذه التعديات في الوقت الراهن بضغوط من حكومة نتنياهو لاحتواء المواجهات الحالية.
- على الرغم من تخفيف اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى إلا أنها ما زالت قائمة وبأعداد محدودة من المستوطنين بهدف تنفيس الانتفاضة، ولا شكّ أن هذه الاقتحامات هي أحد أهم أسباب تفجير الانتفاضة الحالية وربما استمرارها.
- الضائقة الاقتصادية أسهمت في إلهاب الاحتقان الشعبي، ولعل هذا من أهم إخفاقات مشروع أوسلو الذي كان يبشر بالبحبوحة الاقتصادية للفلسطينيين.

  ضعف القيادة الفلسطينية الرسمية وتمسكها غير المبرر بخيار التسوية بالرغم من فشله الذريع، بسبب تعنت الحكومات اليمينية الإسرائيلية، وعجز هذه القيادة عن اجتراح خيارات أخرى.

3. المواقف المحلية من الانتفاضة:

- على الصعيد المحلي: فتح منقسمة تجاه الانتفاضة، فمعظم قيادتها المتماهية مع أوسلو لا ترغب بتصعيد الانتفاضة، وترغب فقط في استثمارها للضغط على نتنياهو لصالح تشغيل مسار التسوية، والبعض الآخر منها يرغب في الانخراط في الانتفاضة وتفعيلها، ولكنه لا يبدو أنه مؤثر في المعادلة

الداخلية لفتح، أما شبابها فهم يشاركون نسبياً وبتردد في الحراك الشعبي الذي بدأ ينحسر بسبب ضغوط الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

- حماس ترغب بتفعيل الانتفاضة، وجهودها ماثلة ميدانياً وتسعى لتصعيدها، ولكنها كما يبدو لا تريد الظهور كمن يتحمل أعباء الانتفاضة؛ لأنها ترغب أن تأخذ الانتفاضة وجهاً وطنياً شعبياً عاماً، ولأنها ربما لا تقدر على ذلك وحدها، وحتى لا يُستفرد بها من جهة الاحتلال.
- الفصائل الأخرى، كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية راغبة وتعمل، ضمن إمكاناتها المتاحة، على تصعيد الانتفاضة، وإن بدرجة أقل من حماس.
- أما السلطة الفلسطينية فلم تكن متحمسة في بداية الأمر لمواجهة الانتفاضة ميدانياً، لأن رئيس السلطة كان يطمح لاستخدامها كأداة ضغط على نتنياهو لتحسين موقفه أمامه، وقد رشح أنه ساوم على إيقافها مقابل شروط هي: مراقبون دوليون في الأقصى، وعودة وضع الأقصى لما قبل سنة 2000، ووقف الاستيطان، والإفراج عن أسرى الدفعة الرابعة. ولكن المؤشرات الحالية في الميدان تنبئ، بل إن التقارير الأمنية العبرية تتحدث عن تحول في موقف السلطة، ويظهر ذلك ميدانياً، حيث بدأت الأجهزة الأمنية بمنع الحركات الشعبية من التماس مع قوات الاحتلال، وزاد التنسيق الأمني بدرجة تمتدحه الأوساط الأمنية الإسرائيلية. ولعل سبب هذا التحول يكمن في خشية السلطة من تصاعد الانتفاضة إلى مدى تفقد فيها السيطرة على مسارها، وهو ما يترافق مع الضغوط الدولية والإقليمية على رئيس السلطة لوقفها.

4. عوامل لازمة لتصعيد الانتفاضة:

تحتاج الانتفاضة الحالية إلى عدة محفزات لازمة لتصعيدها إلى مديات مثمرة سياسياً بشكل أكبر، ولعل من أبرزها: كسر حالة الانقسام الفلسطيني بصيغة توافقية، بمعزل عن تعقيدات ملف المصالحة، بهدف توحيد العمل الوطني؛ بمعنى فصل التناقضات البينية عن مقارعة الاحتلال باعتبار الأخيرة لازمة وطنية لا يمكن التخلي عنها على أي حال، وإلا ستواصل الحالة الفلسطينية (إذا جمدت على الوضع الحالي) في إيجاد فرصة استراتيجية للاحتلال لالتهام الأرض بالاستيطان، وتهويد القدس، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك.

ولتوجيه مسارها وإدارتها واستثمار مفاعليها سياسياً، يستوجب الأمر تشكيل هيئة وطنية مشتركة من القوى الفلسطينية المختلفة، وعلى وجه السرعة قبل تراجع وتيرتها. وبالرغم من انشغال البيئة الإقليمية بالصراعات الداخلية، تحتاج الانتفاضة الحالية إلى دعم دول المنطقة أو بعضها، على الصعيدين السياسي واللوجيستي، ولو بالحد الأدنى.

ويستوجب تصعيدها ميدانياً إلى وتائر أعلى إلى اتساعها جغرافياً بحيث تمتد إلى مناطق أخرى غير القدس التي ضعف حراكها، ومدينة الخليل التي زاد العبء عليها، لينخرط في أتونها قطاعات شعبية أوسع.[2]

ثانياً: مستقبل السلطة الفلسطينية

انتقل خطاب الرئيس محمود عباس من التهديد بحل السلطة عبر تسليم مفاتيحها للاحتلال إلى اعتبارها إنجازًا وطنيًا لن يتحول إلا لإقامة الدولة. ولم يفسر الرئيس سبب هذا التغيير، مع العلم أن الرئيس هو من لوّح بورقة حل السلطة سابقا، باعتبارها عقاباً لإسرائيل بما تقدمه من خدمات ودور وظيفي، فكيف تحولت من عقاب لإسرائيل إلى انجاز وطني.

ويأتي كلام الرئيس عباس هذا كرد على ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية، تفيد بأن حكومة نتنياهو تعمل على وضع خطة طوارئ في حال انهيار السلطة تتمحور حول منع هذا الانهيار.

الرئيس عباس لايزال يناور بالحديث عن خطوات عقابية لإسرائيل بينما المنظمة مشلولة والانقسام يتعمق و«فتح» مترهلة ومستنزفة في الصراع والخلاف على المناصب والمكاسب وموقعها في السلطة، وعلى الخلافة.

أن حل السلطة أو انهيارها ليس خيارًا للفلسطينيين، لأن تقديم الخدمات والإدارة من جهات فلسطينية مسؤولية وطنية، ولكن شرط إعادة النظر في طبيعة السلطة وشكلها ووظائفها والتزاماتها، بحيث تصبح أداة بيد منظمة التحرير، التي لا بد من إعادة بناء مؤسساتها على أسس جديدة، بحيث تضم مختلف أطياف الشعب الفلسطيني، وتحل محل السلطة إذا انهارت، أو إذا قام الاحتلال بحلها، أي تصبح في هذه الحالة سلطة مقاومة، أو مجاورة للمقاومة، أي سلطة تخدم البرنامج الوطني. نعم، هذا سيؤدي -إن حدث -إلى اتساع المواجهة للاحتلال، وقد يؤدي ذلك إلى انهيار السلطة، وهذا طبيعي، لأن المواجهة يفرضها الاحتلال، وهي مطلوبة للوصول إلى وضع يصبح فيه الاحتلال مكلفًا لإسرائيل ومن يدعمها. إن حدوث تطورات دراماتيكية، مثل مجزرة إرهابية إسرائيلية، أو تغيير جوهري في وضع ومكانة الأقصى الشريف، أو عملية استشهادية تؤدي إلى عدد كبير من القتلى في صفوف الإسرائيليين، أو غياب الرئيس أو استقالته قبل الاتفاق على الخلافة، أو تغيير السياسة الفلسطينية الحاليّة من المناوشة إلى المجابهة للاحتلال؛ كل هذه التطورات أو بعضها قد تؤدي إلى انهيار السلطة، مع ملاحظة أن انهيارها في الضفة لا يعني انهيارها في غزة، لأن انسحاب القوات الاحتلالية من داخل القطاع ومحاصرته من الخارج تجعل من الظروف مختلفة بين الضفة والقطاع، بحيث من المرجح أن تبقى السلطة في غزة حتى لو انهارت في الضفة [3].

---

2) تقدير استراتيجي (86)، مستقبل انتفاضة القدس وانعكاساتها على الجانب الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كانون الثاني/ يناير 2016.

[3]) هاني المصري، عن انهيار السلطة، صحيفة الأيام، 08-12-2015.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1038103ey272109630Y1038103e#sthash.QW31NrFP.dpuf

ثالثاً: المصالحة الوطنية الفلسطينية

منذ التوافق الفلسطيني الذي أثمر تشكيل حكومة رامي الحمد الله المؤقتة في مايو/أيار 2014، لم تتقدم المصالحة الفلسطينية في ملفات أساسية، مثل: تشكيل حكومة جديدة تحضِّر للانتخابات النيابية وانتخابات رئاسة السلطة، ولم تنطلق المصالحة المجتمعية، ولم تبذل السلطة جهودًا كافية لفكِّ الحصار عن غزة، فيما بقي ملف رواتب موظفي حكومة حماس السابقة عالقًا دون حل فضلًا عن بقية الملفات الأخرى في المصالحة.

اجتمعت الحكومة بحضور رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014، لأول مرة بعد تشكيلها في غزة. واقتصرت الزيارة التي انتهت صباح اليوم التالي على تفقد الدمار الهائل الذي خلَّفته الحرب الأخيرة على القطاع والاجتماع بنائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، وعدد من قادة الفصائل والشخصيات المستقلة والمؤسسات.

ومع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، لم يطرأ على ملف المصالحة أي دفع خصوصًا بعد وصول عملية التسوية إلى طريق مسدود واستمرار حصار غزة الخانق.

وفي 14 يوليو/تموز 2015، كان من المفروض أن يتم تشكيل حكومة من المستقلين برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية لإنهاء الانقسام الداخلي، ولكنَّ عباس أعاد تكليف رئيس الوزراء المستقيل الذي قال: إن حكومة التوافق الوطني ليست بديلًا عن حكومة الوحدة الوطنية، وإن الأخيرة ليست بديلًا عن الانتخابات.

❖ أسباب الانقسام:

إن إغفال أسباب الانقسام الحقيقية وعدم السعي لحلها يزيد من تعقيد المشهد، ولن يؤدي إلى الاستقرار. ويمكن إيجاز أسباب الانقسام في العناوين التالية:

1-أزمة طبيعة "النظام السياسي" الفلسطيني:

منذ انخراط الفصائل الفلسطينية في (م.ت.ف) وإعادة بنائها وتشكيلها، مثّلت نظاماً أحادي الحزب، هيمن فيه فصيل واحد على كل المؤسسات، وقاد (م.ت.ف) في إطار برنامجه ومن خلال مؤسساته الحزبية. وبنظرة سريعة إلى مؤسسات (م.ت.ف) يكتشف أي متابع أن حركة فتح تشغل ما نسبته 85%-90% من المواقع في (م.ت.ف)، وتزداد النسبة إذا ما نظرنا إلى المواقع التنفيذية كدوائر اللجنة التنفيذية والسفارات والمواقع المالية وغيرها.

واستمر الحال على هذا النحو خلال عملية بناء السلطة، فاستأثرت فتح بمعظم المواقع القيادية فيها، وغالبية موظفيها، ما جعل السلطة نظام الحزب الواحد المهيمن والمسيطر على مجريات الأمور، يقبل أن ينال الآخرون شيئاً يسيراً أو فتاتاً يمنحه ويعزز بذلك هيمنته وسلطته.

2-الخلاف حول المواقف الأساسية (الثوابت) والبرامج السياسية:

يدور الحديث كثيراً عن الخلاف حول البرامج السياسية للقوى الفلسطينية، غير أن هذا الكلام ينطوي على خلط بين المواقف الأساسية المتعلقة بالثوابت، وبين البرامج السياسية المتعلقة بالأساليب والبرامج.

وفي هذا السياق فلا بدّ من التأكيد أن أحد أهم المشاكل في الساحة الفلسطينية كان الخلط بين الأمرين لتمرير كثير من التنازلات فيما يتعلق بالثوابت لتبدو وكأنها مسألة سياسية أو تكتيكية. فقد تنازلت قيادة (م.ت.ف) (المهيمَن عليها) عن 78% من أرض فلسطين، واعترفت بحق "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، بالوجود عليها كدولة مستقلة ذات سيادة، متنازلة عن حقّ الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، واعتبرت المقاومة شكلاً من أشكال العنف الذي نبذته وتعمل بالتعاون مع الاحتلال على مواجهته بأجهزتها الأمنية متنازلة عن كونه حقاً أصيلاً للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وهو حقّ كفلته القوانين الدولية.

ومما يزيد المسألة تعقيداً وسوءاً استمرار تعطيل إعادة بناء (م.ت.ف)، فلا وجود لمؤسسة أو مرجعية قيادية واحدة تحكم الأداء الوطني الفلسطيني.

3-التدخل الخارجي:

لا شكّ أن التدخل الخارجي لعب دوراً مهماً في استمرار الانقسام أو منع وتعطيل المصالحة، وكانت الولايات المتحدة بشروطها المسماة (شروط الرباعية) أول فاعل في إيجاد قاعدة سياسية أيديولوجية للانقسام الفلسطيني، ولعبت الولايات المتحدة دوراً ضاغطاً لتعزيز الانقسام، ويجب هنا ألا يغيب عن المتابع أن التدخل الخارجي كان له أثره الفعلي المباشر من جهة، كما أن فريقاً استخدمه لتبرير تعطيل المصالحة في محطات أخرى.

4-أزمة الثقة التاريخية:

لا شكّ أن حالة الهيمنة والتفرد بالقرار، أدت إلى جملة من الممارسات صارت طابعاً دائماً في التعامل مع هذا الطرف على الصعيد الوطني. ولعل من أبرز عناوين أزمة الثقة ما يلي:

أ. الانتقائية في التنفيذ:

فكل اتفاقات المصالحة والتفاهمات الوطنية كانت تضم رؤية وتصوراً متكاملاً، لكنها لم تفضِ إلى الهدف المنشود لأن عقلية الهيمنة كانت دائماً تتعامل بانتقائية عند تنفيذ الاتفاقات.

إن هذه الانتقائية تشكل وبشكل كبير أزمة في الثقة ليس بين محمود عباس وفصيل بعينه، بل بين فريق الانتقائية وسائر البيئة السياسية الوطنية.

ب. إعادة التفاوض على ما هو متفق عليه:

ففي كل مرّة يتم فيها الحوار الوطني تتم عملية التفاوض على كثير من القضايا التي اتفق عليها سابقاً، ولم يتم تنفيذها، ثم يتم تعطيل تنفيذها بعد ذلك. (إعادة بناء وإصلاح وتفعيل (م.ت.ف)، واللجان والأطر التي شكلت هذه الغاية).

كما أن الأمر تجاوز ذلك إلى التفاوض على كل خطوة، فدمج المؤسسات بين الضفة وغزة يستدعي تفاوضاً لبحث أوضاع الموظفين، وتعطيل استيعابهم يستدعي تفاوضاً لبحث الخروج من المأزق، ودفع الرواتب يحتاج إلى حوار جديد، وهكذا في كل قضية. إن من شأن إعادة التفاوض مرّة تلو أخرى على ذات المسائل أن يفقد الأطراف الثقة فيمن يمارس هذه السياسية، ويكرر هذه الممارسة، إضافة إلى أنه يعطل بلا شكّ مسيرة المصالحة.

ج. سلوك الأجهزة الأمنية:

مثّل سلوك الأجهزة الأمنية وسياساتها في التعامل مع الشأن الوطني الفلسطيني أزمة دائمة. فمع كل خطوات المصالحة تتسارع خطوات الأجهزة الأمنية في ملاحقة كوادر وأبناء المقاومة وتنفيذ حملات اعتقال وتوقيف وتحقيقات لصالح الاحتلال، وتعاون أمني مع العدو وتبادل للأدوار في الاعتقال والتحقيق مع العدو.

وخلاصة القول في أسباب الانقسام أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني كنظام حزب واحد، والخلاف السياسي والأيديولوجي، والتدخل الخارجي، وأزمة الثقة على الصعيد الوطني اجتمعت لتصنع حالة الانقسام، ولا يكون الخروج من المأزق إلا بالاتفاق على معالجتها جميعاً. وتنفيذ هذه المعالجات بالتوازي وبما يحقق إنهاء الانقسام[4].

رابعاً: غزة.. عقد من الحصار

مع انقضاء عام 2015 يكون قد انقضى عقد من عمر الحصار المفروض على قطاع غزة وعقب العدوان الإسرائيلي الأخير 2014 وفي ظل فشل المصالحة الفلسطينية في تحقيق إنجاز يسهم في فك الحصار الخانق عن قطاع غزة، جاء تحرك المبعوث السابق للجنة الرباعية، رئيس الحكومة البريطانية الأسبق توني بلير، لتثبيت هدنة بين حماس في قطاع غزة وإسرائيل؛ لكنها فشلت.

وفي هذا السياق أشارت هيئة الحراك الوطني لكسر الحصار وإعادة الإعمار، في 17 يناير 2016 إلى إحصائيات تجسد الوضع الإنساني المتردي في قطاع غزة بعد مرور عشر سنوات على الحصار الصهيوني المفروض المستمر. حيث تسبب الحصار في تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسكان، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية للقطاع، والذي زادته الحروب الصهيونية الثلاثة الأخيرة على القطاع. وارتفعت نسبة الفقر بالقطاع ارتفعت بشكل غير مسبوق وتجاوزت حاجز 40%، بالإضافة لارتفاع نسبة

[4]) اسامه حمدان، ورقة عمل: موقف حماس من المصالحة وطرق تفعيلها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2015

البطالة لأكثر من 45% جلها من أوساط الشباب. وبات أكثر من 272 ألف مواطن متعطلين عن العمل بفعل الحصار، إلى جانب أكثر من 150 ألف عامل و100 ألف خريج جامعي بلا عمل. وأشارت الهيئة إلى أن أكثر من 20 ألف وحدة سكنية دُمرت بشكل كامل جراء العدوان الصهيوني الأخير، مما جعل 100 ألف انسان بلا مأوى بفعل التعنت الصهيوني في إدخال مواد الإعمار. ولفتت الهيئة الى أن الاحتلال الصهيوني أغلق طوال الأعوام الماضية المعابر الخمسة المؤدية للقطاع، ولم يفتح سوى معبر كرم أبو سالم للبضائع التجارية فقط. وعلى صعيد الوضع الصحي، بيّنت أن استمرار الحصار أدى إلى نفاد 141 صنفاً من الدواء، بالإضافة إلى 205 صنف من المستهلكات الطبية الأساسية تزامنًا مع "تخلي حكومة التوافق الوطني عن مسؤوليتها تجاه القطاع".

خامساً: مسار إعادة الإعمار

تعتبر قضية أعمار قطاع غزة المسألة الأكثر مأساوية أمام سكانه بسبب عدم تنفيذ خطة الإعمار والإنعاش المبكر في قطاع غزة الناجمة عن الانقسام السياسي الفلسطيني والعراقيل الإسرائيلية الممنهجة، إضافة لعدم التزام المانحين بتعهداتهم التي أعلنوا عنها في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة، أكتوبر 2014، ويعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير المُسمى بالجرف الصامد والذي استمر 51 يوما الأسوأ والأكثر عدوانية سواء من الناحية البشرية أو المادية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد البشري بلغ عدد الشهداء2147 ، وبلغ عدد الجرحى 11100 جريحا، وتشير التقارير أن 1000 طفلاً سيعانون من إعاقات دائمة؛ وعند المقارنة بين عدوان 2014 وعدواني2009 ، و 2012 يتضح حجم المعاناة التي خلفها العدوان الأخير 2 حيث أن التقديرات تشير إلى أن الخسائر المباشرة قد بلغت 2326 مليون دولار .

وبلغت المنشآت المدمرة كلياً وجزئياً حوالي 18000 وحدة، والاحتياج اليومي لقطاع غزة من المواد الإنشائية الأساسية 1000شاحنة تشمل 5000 طن أسمنت و 1000طن حديد و 19000طن من الحصمة، و 15000طن من البيسكورس، وأن احتياجات غزة من الوحدات السكنية عدا المدمرة سنويا حوالي 5000 وحدة نتيجة النمو الطبيعي عدا العجز السابق 70,000 وحدة سكنية.

وتبلغ تكلفة الوحدة السكنية الواحدة 60,000 دولار، وأن ما يدخل من معبر كرم أبو سالم من احتياجات قطاع غزة بلغ 20%من مواد البناء والتشييد ولوازم الإنشاءات .

❖ **تقييم آلية سيري:**

بعد انعقاد مؤتمر المانحين بالقاهرة 12 أكتوبر 2014 وتعهد المانحين بتقديم 5.4 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة وفقاً لآلية الأمم المتحدة المعروفة بآلية سيري والتي لازالت تسير ببطء وتمضي بخطوات سلحفاة، ويرى مختصون اقتصاديون أنها سبب رئيسي لإعاقة عملية الإعمار، حيث تنص آلية سيري على توفر جدران عالية في محال مواد البناء المعتمدة لحماية هذه المحال، وتركيب معدات مراقبة وحماية لهذه

المحال للتأكد من عدم تهريب مواد البناء، وأنّ من يستلمها هم المتضررون أنفسهم، وتشترط الآلية المقترحة وجود حراسة دائمة على محال مواد البناء المعتمدة كنقاط للتوزيع، إضافة إلى وجود باحث ميداني يعمل على معاينة المواقع المدمرة وتحديد حجم الخسائر والمواد المطلوبة لإعادة الإعمار، وبناء عليه يتم تسليم المواطن المتضرر قسائم أو كوبونات بالمواد اللازمة، ويستلمها من نقاط توزيع معينة، وهو ما ينسف فكرة رفع للحصار أو حتى تخفيفه، بل تجميل للحصار وفرضه على قطاع غزة، إضافة لذلك فإن بطء آلية سيري فقدان 500 مليون دولار كرسوم للمعابر وبدل النقل من أصل 2700 مليون دولار أي ما يشكل 18.5 % من قيمة المبلغ المخصص للإعمار .

ووصف البعض آلية سيري بورقة توت للتغطية على العورات والقصور الإداري تجاه الإعمار الذي يمارسه المجتمع الدولي والمانحين، وأنها مهزلة من حيث فقدانها الأسلوب العلمي والجدوى التقنية المتمثلة بإهدار جهود عدد كبير من الموظفين الأجانب وبمرتبات عالية ومركبات خاصة وحراسات وأدوات فحص لتراقب في نهاية المطاف كيس الإسمنت الداخل إلى غزة، وعلى الرغم من إقرار مؤتمر المانحين مبلغ 1.2 مليار دولار كتكلفة مبدئية لإعادة الإعمار إلا أن ما وصل أقل بكثير وبسبب ذلك هناك دعوات بالإسراع في إعادة الأعمار .

ولا يمكن الخروج من المأزق الحالي الذي يعاني منه قطاع غزة إلا بقرار سياسي يتمثل بتحقيق

المصالحة الوطنية، وتحمل حكومة وحدة وطنية مسئوليتها، من أجل الضغط على إسرائيل لفك الحصار وتسهيل الإجراءات على المعابر[5].

سادساً: غياب المرجعية الفلسطينية

بالحديث عن مأزق القضية الفلسطينية يبرز غياب مرجعية فلسطينية جامعة وفاعلة، وقد ظهرت محاولات ترقيعية من خلال استدعاء الرئيس عباس للمجلس الوطني للقفز عن استحقاقات غياب مرجعية فلسطينية حقيقية، وقد أدى موقف الفصائل مثل حماس والجهاد والجبهة الشعبية الرافض لعقد جلسة مجلس وطني في رام الله دون تحضير وبرنامج عمل واضح إلى تأجيلها خصوصاً في ظل تجربة "المنظمة" الممتدة على مساحة ثلاثة عقود، بالرغم من ذلك استمر الحديث حول عقد اللجنة التحضيرية –التي تأخر تشكيلها – اجتماعين لم يتمخض عنهما شيء كثير سوى أنّ العمل جارٍ لتحديد وتجديد العضوية، خصوصًا لجهة استبدال الفصائل والاتحادات الشعبية لممثليها، إضافة إلى دعوة حركتي حماس والجهاد إلى المشاركة في اللجنة التحضيرية، شريطة أن تمكّن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها في قطاع غزة! ولم يبدأ الإعداد للبرنامج السياسي، مع أن البرنامج المعتمد سابقًا يحتاج إلى تعديلات جوهرية حاسمة بعد التطورات والمتغيرات العاصفة. كما لم يشرع الصندوق القومي في إعداد تقريره للمجلس، الأمر الإلزامي وفق النظام الأساسي

[5]) د. سمير أبو مدللة، مأزق إعادة الإعمار في قطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2015آذار 29

للمجلس. بينما لم تتم دعوة الإطار القيادي المؤقت للمنظمة المنصوص عليه في "اتفاق القاهرة" على اعتبار أن التحضير جارٍ لعقد المجلس الوطني لجلسة عادية بمشاركة "حماس" والجهاد، ولأن تشكيل هذا الإطار ومدة عمله كانت انتقالية إلى حين عقد المجلس الوطني. هذا المشهد كما يبدو من الخارج، أما ما يجري في الكواليس فمختلف جدًا. ضمن تساؤل مشروع مثل: أين ستعقد جلسة المجلس الوطني؟ بين من يقول في فلسطين المحتلة بلا تردد، وبين من يقول في الخارج بلا تردد، وهناك فرق حاسم بين عقده تحت الاحتلال، وبين عقده في الخارج، لأن عقده في الضفة لن يمكّن الكثير من أعضاء المجلس الوطني من الحضور، بمن فيهم قادة بارزون في "حماس" والجهاد والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وأعضاء المجلس التشريعي الغزيين من "حماس" الذين حصلوا على عضوية المجلس الوطني تلقائيًا؛ إما لعدم حصولهم على تصاريح تمكنهم من المشاركة، أو خشيتهم من الاعتقال. وعندما تسأل عن الكيفية التي ستشارك فيها حماس والجهاد، تسمع أجوبة مختلفة بين من يَقْصُر مشاركتهم على أعضاء المجلس التشريعي، متناسيًا عدم تمكن أعضاء "حماس" من المشاركة، وعدم وجود أعضاء ل"الجهاد" في التشريعي، وأنّ هذا يرجّح عدم تمثيلهم إطلاقًا أو بشكل يناسب حجمهما في المجلس المركزي للمنظمة ولجنتها التنفيذية، وبين من يقول إن "حماس" والجهاد يمكن أن يتم الاعتراف بهما كتنظيمين والمشاركة أسوة بغيرهما من الفصائل المعتمدة، وهنا تتباين الآراء عن شروط الاعتراف بحماس كتنظيم وعن عدد ممثليها، وهل سيكون مساويًا لفتح، أم أقل، أم ماذا؟ وما هو موقف حماس في كل حالة؟ وحين يبدأ النقاش الجدي، تظهر الآراء الحقيقية التي تقول إن الرئيس و"فتح" لا يمكن أن يوافقوا على مشاركة "حماس" في المجلس الوطني إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

أولًا: إنهاء سيطرتها على قطاع غزة، من خلال تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة عملها في قطاع غزة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهناك اقتراح بإعادة تشكيل حكومة الوحدة التي تشكلت بعد "اتفاق مكة"، وإذا لم يرغب الرئيس برئاستها فيمكن الاتفاق على شخصية توافقية.

ثانيًا: موافقة "حماس" على برنامج المنظمة والتزاماتها حتى لا تؤدي مشاركتها إلى سحب الاعتراف الأميركي والإسرائيلي، وربما من أطراف دولية أخرى، بالمنظمة، وتوجيه عقوبات مختلفة ستكون لها عواقب وخيمة، أو على الأقل – في الحد الأدنى –أن تلتزم الحكومة بما سبق.

ثالثًا: ألا تتيح مشاركتها في المجلس وحدها أو مع أي حلفاء مضمونين أو محتملين الحصول على أغلبية تمكنها من السيطرة على المنظمة.

هذه الشروط توضح أن مشاركة "حماس" في المنظمة ليست سهلة ولا قريبة كما يتخيل البعض. وهذا ما يفسر الدعوة المبطنة حينًا والمعلنة حينًا إلى تفضيل عقد جلسة عادية للمجلس الوطني بقوامه الحالي من دون تعديلات جوهرية، مثل ضم "حماس" والجهاد، على أن تكون هذه الجلسة هي نهاية الدورة الحالية للمجلس، بحيث يُتّخذ قرار بالتحضير لعقد جلسة بتشكيل جديد للمجلس الوطني يتم الاتفاق على شروطه ومتطلباته خلال مدة يتفق عليها (عام مثلًا). في هذا السياق، إن المرغوب فيه والمفضّل – وفق ما يريده الرئيس وحركة فتح – أن تعقد جلسة عادية للمجلس الوطني من دون مشاركة أو بمشاركة محدودة ورمزية

لحماس والجهاد، يتم فيها إعادة ترتيب الأوضاع داخل "فتح" وفصائل المنظمة الأخرى، وتفعيل المنظمة، والعمل بعد ذلك على التحضير لعقد مجلس وطني جديد على أسس وبرنامج يتفق عليه. وما يمنع هذا الاحتمال من التطبيق أنه بحاجة إلى اتفاق داخل "فتح"، وهذا غير متوفر حتى الآن في ظل التأجيل المتكرر لعقد مؤتمر "فتح" السابع لعدم اكتمال التحضيرات. [6]

وعليه أدى غياب المرجعية الجامعة إلى تعميق حالة الانقسام والانكشاف في الحقل السياسي الفلسطيني، ومن شلل مؤسسات منظمة التحرير، واختفاء المؤسسات الوطنية الجامعة والفراغ الاستراتيجي، وغياب المركز القيادي

سابعاً: مأزق المشروع الوطني

يواجه الفلسطينيون تحديات كبيرة في سبيل الاتفاق على مشروع وطني لمواجهة إسرائيل التي تزداد تطرفًا وتشددًا.ويمكن تلخيص أزمة المشروع الوطني الفلسطيني وفق الاعتبارات التالية:

أولاً: وصول المفاوضات الثنائية بإشراف الولايات المتحدة إلى طريق مسدود تماماً، إذ سرّعت "إسرائيل" في تنفيذ سياستها الاستعمارية الاستيطانية، كما اتضح حدود استراتيجية المقاومة بمفهومها أحادي الشكل. إن وصول الحركة السياسية الفلسطينية المجزأة إلى مأزقها الراهن هو ما يدفع نحو التفكير بضرورة أن يعيد الشعب الفلسطيني بناء حركته الوطنية بمؤسساتها الجامعة من جانب والمستندة إلى خصوصيات وتطلعات وحقوق كل تجمع من جانب آخر، مما يستدعي البناء على أسس جديدة سآتي إليها.

ثانياً: مرّ أكثر من عام على توقيع اتفاقية الشاطئ التي اتفق فيها على تطبيق بنود المصالحة التي اتفق عليها، قبل ذلك، مرات عدة بين حركتي فتح وحماس. ولم ينجز من هذا الاتفاق سوى تشكيل حكومة وفاق وطني، سرعان ما تبين أنها غير مهيأة ولا تملك مقومات إنجاز المهمة التي قامت من أجلها، بسبب غياب رؤية سياسية ورؤية تنظيمية وطنية متفق عليهما واستراتيجية وطنية تخاطب احتياجات وتطلعات وحقوق كل تجمع. بقاء "المصالحة" عصية على التحقيق يشير إلى تأثير مصالح فئوية تستجيب لضغوط الجغرافيا السياسية والتدخلات والضغوط الإقليمية والدولية.

ثالثاً: كان من نتائج تغييب مؤسسات وطنية جامعة وبالتالي الافتقاد إلى رؤية سياسية موحدة وقيادة موحدة واستراتيجية، تراجع لمسيرة التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي والتعاضد الكفاحي والتعاون الاقتصادي بين التجمعات الفلسطينية. بتعبير آخر تحوّلت التجمعات الفلسطينية، بعد أن غابت المؤسسات الجامعة لها والرابطة بينها، إلى تجمعات تكاد تخلو من الروابط السياسية والتنظيمية والاقتصادية ومن مؤسسات تجمع ممثليها كمكونات لشعب واحد ذات سردية تاريخية جامعة وحقوق وطنية تاريخية ومشروع تحرري متكامل.

---

[6]) هاني المصري، مجلس وطني أم إطار مؤقت أم ماذا؟، صحيفة الأيام، 22-12-2015
www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10493379y273232761Y10493379#sthash.GhDi3GpC.dpu

رابعاً: لم يعد خافياً —بعد نحو عشر سنوات من الانقسام السياسي – الجغرافي – المؤسساتي بين حركتي فتح وحماس وفشل "المصالحات" بينهما— أنه ليس بمقدور أي منها الانفراد في قيادة مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولا القدرة الانفرادية على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير كمؤسسات وطنية جامعة.

ويوجد في الساحة نهجان: أحدهما يجنح للمفاوضات والتسوية السياسية مع الاحتلال لإنجاز المشروع الوطني، كما يرفض المقاومة العنيفة وينسِّق مع الاحتلال لوقفها وملاحقة المسؤولين عنها، ويؤيد ويدعم المظاهرات السلمية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار العازل، وهو المنهج الذي يعتبر أنه يستطيع إقناع العالم بعدالة قضيته من خلاله.

أمَّا المنهج الآخر فيؤمن بالمقاومة، ويعتبر أنها الطريق الوحيد والأنجع لتحصيل الحقوق.

وأدَّى التعارض بين النهجين إلى مسلكين مختلفين على الأرض، وإن كانا التقيا على الأخص في عضوية المنظمة في محكمة الجنايات الدولية وتقديم شكاوى ضد إسرائيل بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها في الأراضي المحتلة، وفي استمرارها بتوسيع الاستيطان وانتهاك الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين بهذا الخصوص، ومؤخرًا في هبَّة القدس الأخيرة دون أن يجتمعا على أهداف مشتركة.

ومع ازدياد التطرف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الأخيرة، لم يتمكن الفلسطينيون من إدارة برنامج موحد للتصدي لها، فضلًا عن الفشل في المصالحة الفلسطينية ما أدَّى إلى استمرار حصار غزة دون وجود أفق لإنهائه.[7]

الآن بعد حصول ما حصل، وفي ظل المتغيّرات العاصفة في إسرائيل والمنطقة والإقليم والعالم كله، وفي مواجهة المخاطر والتحديات الكبرى التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية، وأمام الفرص التي تلوح في الأفق رغم كل شيء؛ لا بد من وقفة للمراجعة الوطنية الكاملة والعميقة والجريئة، وتحديد أين أخطأنا؟، وأين أصبنا؟، وأين نقف الآن؟، وإلى أين نريد أن نصل؟، وكيف نحقق ما نريد؟ وقفة لا تستهدف نبش الماضي والعيش فيه، وإنما استشراف المستقبل والتقدم إلى الأمام. بالرغم من كل الكوارث والأخطاء والخطايا إلا أن لدينا ما يمكن الاعتماد عليه لبداية جديدة، فنحن لدينا شعب يضم أكثر من 12 مليون فلسطيني، نصفهم في الشتات، ونصفهم استقرّوا في أرض وطنهم بالرغم من الأهوال، والجرائم، والتمييز العنصري، والمجازر، والتدمير، والموت، والمعاناة، وهو شعب مصمم –كما ثبت خلال قرن من الزمان كان غنياً بأكثر من 18 هبة وثورة وانتفاضة –على إبقاء قضيته حيّة، والحفاظ على هويته الوطنية، والدفاع عن وجوده وحقوقه، والنضال لتحقيق أهدافه مهما غلت التضحيات وطال الزمن – .[8]

---

[7] ماجد أبو دياك، أزمة الموقف الفلسطيني تجاه تشدد الحكومة الإسرائيلية مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/11/201511307307139261.htm

[8] هاني المصري، أسئلة المشروع الوطني، صحيفة الأيام، العدد 7191، 15-12-2015

ثامناً: الخيارات والبدائل

مع مأزق مشروع الدولة يطرح السؤال: ما هو المشروع الذي يمكن أن تنخرط فيه قوى الشعب الفلسطيني الأساسية حاليًا؟

يطرح هذا السؤال في حالة انقسام فلسطيني بين فتح وحماس، وبين الضفة وغزة. وقد جرى إقصاء الشتات الفلسطيني تمامًا من أيّ مشاركة في مشروع شعبه الوطني. ومؤخرًا، تعرّض الشتات الفلسطيني في سورية إلى نكبة غير خاصة بالفلسطينيين، جزءًا من نكبات سورية التي لم تعد تحصى. ووصل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلى حالة انسداد سياسي يضاف إلى أوضاعهم المعيشية المزرية. وانشغلت الشعوب العربية بحلّ مسألة الاستبداد في بلدانها. وتوقّعنا أن تستفيد القضية الفلسطينيّة بصورة كاملة من وجود دول عربية ديمقراطية ورأي عام عربي فاعل. ولكنّ الثورة العربية تعثّرت وتورطت في مواجهة دموية مع ثورة مضادة تتجلى في قوى النظام القديم من جهة، وحركات دينية متطرفة غير ملتزمة قضايا الشعوب الثائرة ضد الاستبداد اقتحمت المشهد، من جهة أخرى.

وعبّر رئيس الولايات المتحدة عن يأسه ممّا يسمّى "عملية السلام"، بتجاهله ذكر القضية الفلسطينيّة في خطابه الأخير في الأمم المتحدة؛ وذلك في مقابل حكومة مستوطنين في إسرائيل، وقادة عرب منشغلين بالحفاظ على أنظمتهم، ومنخرطين في مواجهة تهديدات داخلية وإقليمية، يحجّون إلى البيت الأبيض ولا يذكرون موضوع فلسطين خلال زياراتهم. ولا يهمّهم سوى استمرار عملية السلام لكي يبعد عنهم إزعاج هذه القضية، ولو إلى حين، في هذه الحالة المتردّية، نشأت نقائض لعوامل الضعف:

1. تولد إجماع دولي غير مسبوق على عدالة قضية فلسطين، على الرغم من تهميشها على الأجندات الدولية التي تقررها الدول العظمى.
2. يتواصل الشباب الفلسطيني بوسائل مختلفة عابرة لأماكن وجود هذا الشعب بين غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وفلسطينيي أراضي عام 48 والشتات. وقد وصل هذا التواصل درجات غير مسبوقة. ولكنّه تواصلٌ غيرُ موجّه منساب خارج أطر حركة وطنية ومؤسساتها، ولم يصل إلى درجة بناء الأطر والمؤسسات العابرة للحدود بنفسه بعد. وهي كما يبدو لي مهمة لا بد منها.
3. تبيّن أنّ خيار المقاطعة يؤثّر في إسرائيل، ويمكن تسويقه على مستوى الرأي العام الديمقراطي في عالمنا.
4. أثبت انفجار الغضب الفلسطيني مؤخرًا أنّ جيل ما بعد أوسلو الفلسطيني لم يصبح جيلًا متقبّلًا أوضاع ما بعد أوسلو، وما زال يحلم بزوال الاحتلال، ويعدّ الشعب الفلسطيني شعبًا واحدًا، ولم تنطفئ فيه جذوة النضال. وبمنظور تاريخي، ما زالت الاستمرارية التاريخية للقضية الفلسطينيّة العادلة تتجلى في أنّ كلّ جيل فلسطيني يبدع في وسائل نضاله، وانتفاضته، إذا شئتم. ولا يقبل أيّ جيل فلسطيني أن يمر في هذا العالم مثل سحابة جافّة، دون أن يروي هذه الأرض، ودون أن يترك بصمته في رفض الاحتلال على أرض فلسطين.[9]

[9] عزمي بشارة، ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15نوفمبر، 2015.
http://www.dohainstitute.org/release/d5ff060e-d3ba-4465-af39-039c21d8c35c

❖ **التوصيات:**

وبناء على المحاور التي تناولتها هذه الورقة فإنها تخلص إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفتح الطريق للخروج من مازق القضية الفلسطينية على المدى القريب والمتوسط وتتخلص هذه الخيارات في النقاط التالية:

- تغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها بشكل تدريجي حتى تتوفر مقومات ومتطلبات البديل، وتصبح سلطة صمود ومقاومة شعبية تتبنى المقاطعة، وتعمل من أجل التخلص من أوسلو بالتدريج، ولكن ضمن رؤية تضمن الرواية والحقوق التاريخية، واستمرار الكفاح لتحقيق الهدف النهائي. فتحقيق الممكن الضروري لا يعني النهاية وكل شيء، لذا في نفس الوقت الذي تتعزز فيه عوامل الصمود، وإحباط المشاريع المشروع الصهيونية، وتقليل الأضرار والخسائر.
- يتم العمل بشكل متوازٍ لإعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل والمؤسسات الفلسطينية بحيث تضم مختلف ألوان الطيف، على أساس الاتفاق على عقد اجتماعي جديد. تأسيسًا على ما سبق، فإن المخرج المناسب خلال هذه الفترة الانتقالية عقد الإطار القيادي المؤقت، وإزالة اعتراض الرئيس و"فتح" على عقده.
- من الحكمة أن تحافظ الحركة الوطنية الجديدة على مسمى منظمة التحرير الفلسطينية لما ولدته هذه من رأسمال نضالي ورمزي وطني واعتراف عربي ودولي واسع تراكم خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخها، مع تكريس التعددية السياسية والتنظيمية و صيغة ائتلاف وطني لمكونات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية والسكانية، كي تحوز على اعتراف الشعب الفلسطيني بها كممثل شرعي وحيد له.
- – استثمار نجاح حصول منظمة التحرير على مكانة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، وذلك من خلال الانخراط في مختلف المنظمات والهيئات الدولية التي يحق لها حقّ العضوية فيها. ومن شأن هذا الانخراط توفير بنية مؤسساتية دولية تمكن من تضييق العزلة على "إسرائيل" وتوسيع فرص فرض العقوبات عليها أسوة بما حدث في جنوب إفريقيا خلال فترة نظام الفصل العنصري.
- يستدعي حال السلطة الفلسطينية الراهن (فيما هي ما زالت سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات) وانشطارها السياسي والجغرافي وإغلاق أفق تحولها لدولة ذات سيادة في المدى المنظور، اعتماد رؤية جديدة لوظيفتها بعد أن باتت هذه قيداً على حركة الشعب الفلسطيني التحريرية وأسهمت في تهميش مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتعطل طريق إعادة بنائها على أسس ديموقراطية تمثيلية وطنية جامعة. لذا بات ضرورياً إعادة تحديد مهمات السلطة الفلسطينية في نطاق توصيفها كذراع تنفيذي خدمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما تعنيه السلطة لسكان الضفة والقطاع، فهي مصدر وظائف وخدمات وهي لم تطرح نفسها كأداة للتحرر والاستقلال والمقاومة.

- إعادة بناء مؤسسات وأطر ومرجعيات الحركة الوطنية الفلسطينية، واعتماد أسس ديموقراطية تمثيلية تقوم على ما يلي:

1. تشمل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات وفق منهج ديموقراطي (توافقي) يتناسب مع واقع كل تجمع.
2. تشمل كل القوى والتنظيمات السياسية ذات الحضور في التجمعات الفلسطينية
3. .تضمن تمثيل الحركات الاجتماعية والقطاعية (الاتحادات والنقابات العمالية، والنسائية، والشبابية، وسكان المخيمات، والجاليات) .الهدف هو تمكين كل مكونات الشعب الفلسطيني من المشاركة في التداول والتقرير في الشأن الوطني وفي صياغة القرارات والاستراتيجيات الوطنية الجامعة.

- الخروج من الأزمة الخانقة التي يعيشها الحال الفلسطيني يملي التوصل إلى "تسوية تاريخية" بين التيارات السياسية الفلسطينية لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بالاستناد إلى مبادئ المشاركة السياسية واحترام التعددية السياسية والفكرية والتنظيمية، ومنح استقلالية لكل تجمع فلسطينية في صياغة الاستراتيجية الكفاحية الأكثر استجابة لمصالحه وحقوقه على قاعدة حق الشعب الفلسطيني ككل في تقرير مصيره الوطني. هذا يعني توظيف التباينات في الرؤى السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية بين مكونات الشعب الفلسطيني، في إثراء النضال الوطني بأبعاده المختلفة.
- سرعة إجراء الانتخابات، باعتبارها طريق الخلاص وحجر الزاوية، والعمل على تحويل النظام السياسي إلى نظام برلماني، وإعادة بناء المؤسسة الشورية المعبرة عن الكل الوطني والإسلامي في الوطن والشتات.
- عدم الارتهان للوهم، والاستسلام لدولة الاحتلال؛ فلا سلطة بلا سلطة، ولا احتلال بلا كلفة.
- دعم وإسناد انتفاضة القدس باعتبارها رافعة للمشروع الوطني، والاتفاق على آليات إدارتها حتى لا يتم اختطافها من خلال مبادرات الاحتواء أو المشاريع السياسية الترقيعية، التي تستهدف انقاذ الاحتلال من ورطته التي أصبح بموجبها احتلالاً مكلفاً على مختلف المستويات.
- وأخيراً، وفي انتظار تحقيق كل ذلك، وأملاً بطي صفحة الخلاف، يجب منح الإطار القيادي المؤقت صلاحيات واسعة، بهدف العمل على ترتيب البيت الفلسطيني، والتأكيد من خلال واقع الفعل أنه "لا دولة في قطاع غزة، ولا دولة بدون قطاع غزة".

تاسعاً: تداعيات استمرار الحصار واغلاق معبر رفح على الفلسطينيين في قطاع غزة

م. علاء الدين البطة

في 2014/10/21 تم مهاجمة نقاط تفتيش تابعة للجيش المصري في قرية (كرم القواديس) – التي تبعد حوالى 20 كم عن مدينة العريش المصرية – و التي أسفرت – حينها – عن مقتل وإصابة العشرات من الجنود المصريين وقد أعلن تنظيم داعش في سيناء مسؤوليته عن العملية بل وأعلن عن هوية الانتحاري المصري الذى قام بتنفيذ العملية، ورغم ذلك تم كيل سيل من الاتهامات الزائفة للفلسطينيين الغزيين والإعلان عن اغلاق معبر رفح.

ومنذ ذلك اليوم وحتى نهاية العام 2015، مرَ أكثر من 435 يوماً على الاغلاق اليومي شبه المتواصل لمعبر رفح البري الحدودي الرابط بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لم يتم فتحه خلالها سوى 27 يوماً فقط تخللها 6 أيام لإدخال جثث الأموات فقط، ممن توفوا أثناء تلقيهم العلاج في المشافي المصرية و العربية.

وبالتالي فإنه يمكن القول أن العام الجاري 2015م هو العام الأسوأ في تاريخ عمل معبر رفح البري وذلك مقارنة بالأعوام السابقة التي شهدت فترات أطول في فتح المعبر.

بل ولعلها تكون المرة الأولى الأطول إغلاقاً في تاريخ معبر رفح، منذ إنشائه عام 1982 عقب اتفاقية كامب ديفيد 1982.

وللتوضيح أكثر نرفق الجدول (2،1) الصادر عن هيئة المعابر والحدود الفلسطينية في قطاع غزة.

معبر رفح أضحى عنواناً للعذاب والمعاناة والألم لدى المواطن الفلسطيني وهو من المفترض أن يكون معبر دولياً بين دولتين تُنظمه بالأساس قواعد دولية تسمو على أية اتفاقيات ثنائية و تكفل حقوقاً أساسية مثل الحق في التنقل والسفر والعودة والمرور.

العـــام	2013	2014	2015
أيام الفتح	263	123	19
أيام الإغلاق	101	241	314

جدول مع رسم بيانى رقم (1)

مقارنة عدد أيام فتح وإغلاق معبر رفح عام 2015 مقارنة بالاعوام السابقة

ليس غريباً أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في التضييق على الفلسطينيين وإغلاق المعابر الخمسة المتصلة جغرافياً بقطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي دون أن يكون هناك أدنى حراك عربي ودولي لإجباره على فتح معابره المغلقة حسب القانون الدولي والإنساني على اعتبار أنه سلطة احتلال قائمة.

ولكن الغريب والمؤلم والمحزن أن يتم إغلاق معبر رفح (العربي والمسلم) في وجه ما يزيد على 23000 حالة إنسانية موجودة في قطاع غزة و تنتظر السفر منذ أكثر من عام وقد ترك ذلك تداعيات خطيرة على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة وسنحاول أن نستعرض بعجالة أبرز هذه القطاعات المتضررة :

العـــام	2012	2013	2014	2015
إجمالي المغادرين	209215	152278	52431	10271
إجمالي القادمين	210873	160013	49011	11024

جدول مع رسم بياني رقم (2)

أعداد المسافرين عبر معبر رفح خلال عام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة

أولاً: القطاع الصحي:

حيث يتم حرمان أكثر من 3000 جريح ومريض بأمراض خطيرة من العلاج والمتابعة في المشافي المصرية مع الإشارة إلى أن هناك برتوكول تعاون طبي تم إبرامه بين وزارة الصحة الفلسطينية ونظيرتها المصرية عام 1997و يقضى بمنح الأولوية للتحويلات العلاجية للمرضى الفلسطينيين إلى المشافي المصرية وقد كان ما متوسطه عشرة آلاف مريض سنوياً يتلقون العلاج في جمهورية مصر العربية.

هذا عدا عن أن إغلاق المعبر ترك تداعيات سلبية أخرى على الوضع الصحي تمثلت في :

- إستمرار تعطل أكثر من **260 جهاز طبى** عن العمل بسبب صعوبة الحصول على قطع الغيار التي كانت تصل عبر معبر رفح.
- وتناقص رصيد الأرصدة الدوائية في الوزارة إلى مستوى غير مسبوق حيث وصل إلى ما يزيد **على 30% من** قائمة الأدوية الأساسية.
- توقف إنشاء وترميم **عدد خمسة مشافي و 26 مركز صحى** تم استهداف جزء كبير منها في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة.

- وعدم إدخال الطواقم الطبية العربية والدولية التي كانت تقوم بإجراء مئات العمليات الجراحية النوعية التي تخفف آلام المواطن وتوفر عليه مشقة السفر وتعمل على تدريب وإكساب الطواقم الطبية المحلية خبرات جديدة.
- وتهالك عدد كبير من سيارات الاسعاف التي لم يتم تجديدها منذ عدوان 2009/2008 مع الإشارة إلى أن معظم سيارات الإسعاف كانت تصل على شكل هبات ومساعدات عبر معبر رفح.

ثانياً :القطاع الاقتصادي:

حيث أن الاغلاق والحصار أدى إلى إغلاق – كلي أو جزئي – **لأكثر من 80% من مصانع غزة التي يبلغ عددها 6000 مصنع ومنشاة صناعية** في القطاع وبالتالي تضاعفت نسب البطالة إلى مستويات غير مسبوقة إذ وصلت في عام 2015 إلى 81% من الأيدي العاملة – حسب إحصائية الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين– إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 200 ألف شخص في قطاع غزة فقط.

ثالثاً: القطاع الإنساني:

حيث ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 65%، وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من 'الاونروا' والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى ما يزيد على 60% من سكان قطاع غزة، كما تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، كل ذلك ترافق مع الارتفاع الحاد في نسبة البطالة – كما أوضحنا.

وإن كان الاحتلال يتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه الأوضاع باعتبار أن قطاع غزة يخضع للاحتلال الإسرائيلي – حسب تعريف القانون الدولي – كما أن قوات الاحتلال تغلق خمسة معابر حدودية مع قطاع غزة منذ أكثر من سبع سنوات، فإن استمرار إغلاق معبر رفح فاقم من هذا الواقع المأساوي والذى انعكس في :

- الحيلولة دون سفر المئات من الموظفين والعاملين الفلسطينيين – في دول الخليج العربي وشمال أفريقيا وبعض الدول الأوربية – والذين تقطعت بهم السبل وفقد الكثير منهم تصاريح إقاماتهم وبالتالي فرص العمل التي تحصلوا عليها بمشقة بالغة وأصبحوا الآن يبحثون عما يسدون به رمقهم ويُمكنهم من الصمود أمام متطلبات الحياة الصعبة.
- وأيضاً منع سفر المئات من الطلاب للالتحاق بجامعاتهم بعد أن تحصلوا أيضاً – وبصعوبة بالغة – على قبولات ومنح جامعية في عشرات الجامعات العربية والإسلامية بل وفى أوروبا وأمريكا.
- كما أن استمرار إغلاق المعبر خلق معاناة اجتماعية جديدة ظهرت بتشتت وانقسام بعض الأسر الغزية إلى نصفين، الجزء الأول جاء لزيارة أهله في غزة ودعم صمودهم ولم يتمكن من السفر منذ أكثر من عام، والجزء الثاني آثر البقاء مع باقي الأسرة في المهجر، وليس آخراً حالات

الطلاق ودمار المئات من البيوت والناتجة عن احتجاز الزوجة في غزة بسبب إغلاق المعبر وعدم تمكنها من السفر والالتحاق بزوجها....وغيرها عشرات من قصص المعاناة الإنسانية التي ينفطر لها الحجر.

- الحيلولة دون سفر الآلاف ممن يحملون جنسيات مصرية وعربية وأجنبية والعودة إلى بلدانهم وأهاليهم ومن بين هؤلاء أكثر من عشرة آلاف سيدة مصرية متزوجة في قطاع غزة.

رابعا- توقف حركة الوفود التضامنية والطبية عبر معبر رفح:

حيث أدى الإغلاق المستمر إلى توقف كامل لحركة القوافل والوفود التضامنية التي كانت تصل إلى قطاع غزة حيث لم يدخل قطاع غزة خلال عام 2015 أي وفد تضامني وهذا ما يحدث لأول مرة منذ سنوات الحصار التسعة.

مع العلم أن هذه الوفود كانت تأتى بهدف كسر الحصار ومساعدة أهل غزة على الصمود عبر إيصال الطواقم الطبية و المساعدات الدوائية والإنسانية والغذائية لقطاعات وشرائح عديدة في المجتمع الغزى بدءً بالمرضى والفقراء ومروراً بالطلاب وليس آخرا أصحاب الاحتياجات الخاصة.

عدا عن توقف كامل لحركة الوفود الطبية التي كانت تصل إلى قطاع غزة لإجراء سلسلة من العمليات الجراحية النوعية التي تعمل على تخفيف معاناة المرضى وأسرهم وتغنيهم عن السفر والمعاناة في ظل إغلاق المعبر مع الإشارة إلى أن ثلث عدد الوفود التي كانت تدخل غزة هي وفود طبية وقد تمكنت هذه الوفود من إجراء ألف عملية جراحية نوعية عام 2013. وللتوضيح نرفق رسماً بيانياً (3) صادراً عن اللجنة الحكومية لكسر الحصار يوضح عدد الوفود التي وصلت خلال أعوام 2012- 2013-2014 مقارنة بالعام 2015 الذى لم يصل فيه أي وفد.

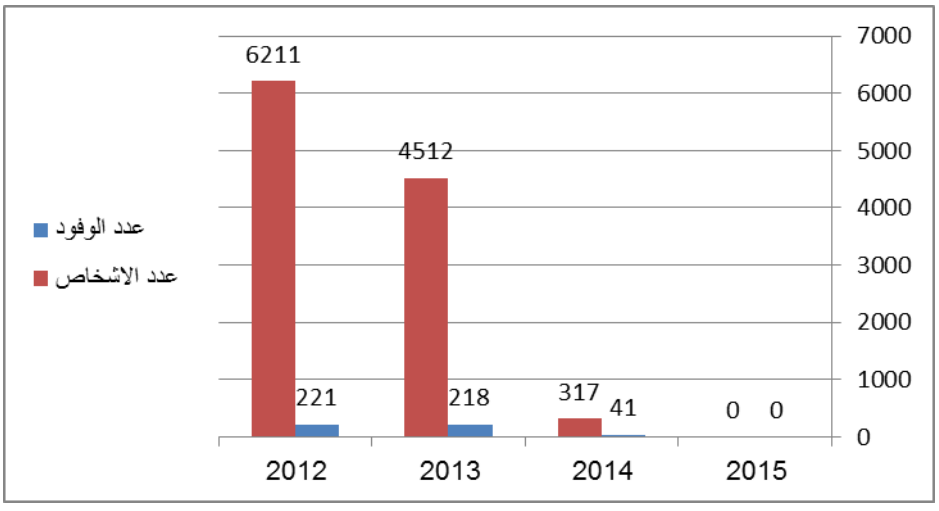

رسم بياني رقم (3)

(مقارنة أعداد الوفود التي دخلت القطاع خلال عام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة)

1.عام 2015 لم يشهد دخول أي وفد متضامن.

2.عام 2014 تم استقبال 41 وفداً بإجمالي 317 متضامناً.

3.عام 2013 تم استقبال 218 وفدا بإجمالي 4512 متضامناً.

4.عام 2012 تم استقبال 221 وفدا بإجمالي 6211 متضامناً.

وأمام هذا الواقع السيء والمهين فإنه يتوجب على الجميع أن يتحمل مسؤولياته:

- **فلسطينياً:** مطلوب تكثيف الجهد الفلسطيني – الفلسطيني من أجل وضع حد للانقسام الفلسطيني البغيض والبحث عن أية صيغة توافقية تؤدى إلى فتح المعبر وتخفيف المعاناة وسحب الذرائع التي يتم الادعاء بها.
- **مصرياً:** مزيداً من التواصل والضغط على النظام المصري والرئيس عبد الفتاح السيسي من أجل أن يتخذ قراراً جريئاً بفتح معبر رفح بشكل فوري وعاجل قبل أن تختنق غزة وعلى اعتبار أن غزة هي ثغر من ثغور الأمن القومي المصري كما يتحدث الكثير من المفكرين والخبراء الأمنيين المصريين.
- **عربياً وإسلامياً:** مطلوب من منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ورئيسها السيد نبيل العربي– الذى وصف إغلاق المعبر بأنه شائن ومعيب – تحمل مسؤولياتهم التاريخية وتنفيذ قرار الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بكسر الحصار على غزة، من أجل المحافظة ودعم صمود وثبات الفلسطينيين وتحديداً في قطاع غزة.
- **دولياً:** مزيداً من الضغوط على الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤولياتها الدولية والقانونية بل والإنسانية من أجل تمكين الفلسطينيين من التمتع بالحقوق المكفولة لهم دولياً بالحق في الحياة وحرية السفر والتنقل وتلقي العلاج.

جميع الحقوق محفوظة

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

غزة – فلسطين

www.pal-studies.ps